

أهمية الوسائط الاتصالية في التأهيل السوسيونفسي لذوي الاحتياجات الخاصة

The importance of communication media in the socio - psychological rehabilitation of people with special needs.

أ.د/ بومنجل فوزي^١

^١كلية العلوم الاجتماعية جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥ سكيكدة الجزائر boumef70@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021/06/25

تاريخ الاستلام: 2021/01/10

مستخلص البحث :

لقد مست تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة كل مناحي الحياة، و ساهمت في إحداث تغييرات جذرية داخل المجتمعات، كما تخطت الحواجز لتجعل العالم قرية واحدة يتواصل فيها الأفراد بسهولة. وبظهور شبكات التواصل الاجتماعي والإبداع في تطوير الحواسيب و الهواتف النقالة، وكثرة و تنوع التطبيقات التي تتدفق فيها المعلومات أصبح الفرد عرضة للتأثير ، التوجيه، التثقيف والإعلام. وبالتالي استطاعت هذه التقنيات تحقيق التقارب الإنساني ، و أتاحت فرص تبادل المعلومات والخبرات والتجارب، و غيرت من نمط العلاقات الاجتماعية و طبيعة الحياة اليومية .

لذلك فتحقيق التوازن الاجتماعي العلمي الاقتصادي و المدني في أي مجتمع سواء كان ناميا أو متقدما هو نتاج تضافر الجهود الإنسانية ، و من جميع أفراد المجتمع بما في ذلك أولئك الذين يعانون من مشاكل صحية وإعاقات جسمية و عقلية تحول دون ممارسة حياتهم العادية و التي كانت سببا في عدم استقرارهم النفسي و الاجتماعي. لذلك فمن واجب قادة الرأي اليوم هو تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من العيش كأسوياء على المستوى النفسي ، وعلى المستوى العملي حتى يحسوا بإنسانيتهم و كرامتهم و من ثم تمكينهم و تأهيلهم للمساهمة في خدمة المجتمع كعناصر فاعلة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال توفير الشروط المادية و المعنوية و تسخير كافة الوسائط الاتصالية بغية دمجهم في الحياة العادية.

كلمات مفتاحية: الوسائط الاتصالية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ذوي الاحتياجات الخاصة، الإعاقة، التأهيل الاجتماعي، التأهيل النفسي، مؤسسات المجتمع المدني.

Abstract:

Information and communication technology touched all aspects of life, and contributed to radical changes within societies, as well as overcoming barriers to make the world a single village in which individuals communicate easily. With the emergence of social media networks and creativity in developing computers and mobile phones, and the abundance and diversification of applications in which information flows, the individual has become vulnerable to influence, guidance, education and media. Consequently, these technologies were able to achieve human rapprochement, provided opportunities for exchanging information, experiences, and changed the pattern of social relations and the nature of daily life.

Therefore, achieving a socio-scientific, economic and professional balance in any society, whether developing or advanced, is the result of concerted human efforts, and of all members of society, including those who suffer from health problems and physical and mental disabilities that prevent them from practicing their normal life, which was a reason in their psychological and social instability. Therefore, it is the duty of opinion leaders today to enable people with special needs to live as normal on the psychological level and on the practical level so that they feel their humanity and dignity, and then empower them and qualify them to contribute to the service of society as actors, and this can only be achieved by providing material conditions and harnessing of all the means of communication in order to integrate them into normal life. Thus this research aims to reveal the most important socio-psychological and communicational bets which decision makers have to make in taking care of this category.

Key words: communication media, information and communication technology, people with special needs, disability, social rehabilitation, psychological rehabilitation, institutions of civil society

مقدمة :

لقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في إحداث تغييرات جذرية مست كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. كما تخطت الحواجز لتجعل العالم قرية كونية يتواصل فيها الأفراد بسهولة بغرض التثقيف والتوجيه والتأثير والإعلام. حيث ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في نقل الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة وإحداث تغييرات في نمط العلاقات الاجتماعية والإنسانية، وأعطت مستخدميها فرصة لتحقيق ميولاتهم ورغباتهم من خلال التواصل وتبادل الآراء والمعلومات وتفعيل المشاركة البناءة. وقد اهتم الباحثون على اختلاف مشاربهم الفكرية والعلمية بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة محاولين في دراساتهم وأبحاثهم إيجاد السبل الكفيلة للرعاية الاجتماعية والنفسية لهذه الفئة مستخدمين في ذلك أحدث التقنيات والطرائق التي تضمن تأهيلا فعالا في المجتمع.

وأمام هذه المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت رهانا يواجه الحكومات والإدارات وكافة المؤسسات الجمعوية تجاه هذه الفئة بات من الضروري تفعيل أدوارها لتوفير الرعاية والاندماج الاجتماعي، وتفعيل دورها ضمن مسؤولية ذات أبعاد أخلاقية وقانونية حتى تكون لها مشاركة في مختلف نشاطات الحياة اليومية.

لقد أحدثت التطورات التكنولوجية الحديثة ثورة حقيقية شكلت تقنيات الإعلام والاتصال والمعلومات نواتها في عالم الاتصال حيث انتشرت شبكة الإنترنت في كافة أرجاء المعمورة متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية الدولية والذهنيات في وقت وجيز ، وربطت أجزاء هذا العالم المترامية بفضائها الواسع مما جعلنا نعيش في "قرية كونية". كما مهدت الطريق للأفراد للتقارب والتعارف وتبادل الآراء والأفكار، واستفاد كل متصفح لهذه الشبكة من الوسائط المتعددة المتاحة فيها فقد أصبح إنتاج المعلومة والوصول إليها أكثر مرونة وسهولة وأسرع من أي وقت مضى وأصبحت أفضل وسيلة لتحقيق التواصل بين الأفراد والجماعات. وهكذا اضحى ضرورة ملحة من ضروريات العصر من خلال دورها الفاعل في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... فكلما زادت حاجة الإنسان والمؤسسات لهذه التقنيات زادت استمراريته واستحداثها وبالتالي تطويرها. وزاد التسابق من أجل مسايرتها واقتناء أحدثها.

و قد ترتب عن هذه الثورة التكنولوجية تغير في القدرات الانتاجية ، و دخل عنصر المعرفة من خلال اعتمادها على العقل البشري و الالكترونيات الدقيقة و الحاسوب و توليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واسترجاعها وتوصيلها بسرعة فائقة. و تكاد تكون هذه الثورة في الواقع من أهم الثورات العلمية لأنها أدت الى قيام ثورة الاتصال و منها البث الفضائي المباشر من خلال أقمار الاتصال فضلا عن شبكة الانترنت التي فتحت أمام البشر مجالات غير مسبوقة للاتصال الانساني و المعرفة بكل فروعها والفكر بكل آفاقه (عبد المالك ردمان الدناني، ٢٠٠٥، ص١٥).

وهكذا أدخلت هذه التقنيات الحديثة في الاتصال جملة من التفاعلات السلوكية و الثقافية المرتبطة بها و التي كانت لها انعكاسات و آثار واسعة على الصعيد الفردي و الأسري و المجتمعي، و قد أدى هذا الى شيوع أنماط جديدة و متزايدة من السلوكيات و القيم الاجتماعية التي أثرت و بشكل واسع في عملية التفاعل الاجتماعي. و لقد شكلت فئة ذوي الاحتياجات الخاصة محور اهتمام الكثير من شاغلي حقول العلم و المعرفة من سياسيين و سوسيولوجيين و نفسانيين للتكفل الاجتماعي و النفسي بهذه الشريحة من المجتمع التي هي بحاجة ماسة للاندماج التلقائي في الحياة اليومية كعناصر فاعلة دون قيود قانونية أو عقد اجتماعية أو عوائق نفسية.

و من ثم ايجاد الآليات الكفيلة بالرعاية المادية و المعنوية. او بالأحرى التأهيل المجتمعي الذي يعد عملية منظمة و مستمرة، يهدف الى اىصال الفرد المعاق الى أعلى درجة ممكنة من النواحي الطبية و الاجتماعية و النفسية و التربوية و المهنية و الاقتصادية التي يستطيع الوصول اليها حيث تتداخل خطوات هذه العملية من خلال برامج تعمل على توفير و تقديم مختلف الخدمات التأهيلية للمعاقين في مجتمعاتهم و بيئاتهم المحلية ، مستخدمين و مستفيدين من جميع الموارد المادية و البشرية المتوفرة (الزعمر يوسف شلبي ، ٢٠١١ ، ص١٧).

وتقوم بهذه العملية أطراف متعددة في المجتمع بمختلف مؤسساته و هيئاته في شكل خدمات و مساعدات تقدم لهذه الفئة من اجل ادماجهم في المجتمع و تأهيلهم للتكيف و المشاركة في بنائه و سيرورته و قد تتخذ الرعاية صورا و أشكالا غالبا ما تنحصر في: (عصماني سفيان، ٢٠٠٦، ص٢٣)

١- الرعاية النفسية والاجتماعية

و التي يقوم بها اخصائيون نفسانيون و اجتماعيون يعملون على الارشاد النفسي ، و عمليات التوجيه المهني و التعليمي و العمل على ادماجهم في المحيط الاجتماعي لتحقيق التكيف مع الوسط الذي يعيشون فيه. فالمختص النفسي يعمل على معالجة مختلف الاضطرابات النفسية من خلال تشخيص و علاج المشكلات التي تواجهها هذه الفئات لتعديل سلوكها. فيما يقوم الاخصائي الاجتماعي بالعمل على تقليص المشاكل التي تواجهها هذه الشرائح بتوفير ما يلزم من خدمات اجتماعية في جميع المجالات . كما يعمل على تطوير قدراتها ومهاراتها لتحقيق نتائج ايجابية .

٢- الرعاية الصحية

و ذلك من خلال توفير كافة الظروف و الشروط اللازمة من أطقم طبية و أدوات و معدات علاجية، و مختصين في التغذية و الاهتمام بالنظافة. مما يستلزم على الهيئات المعنية رصد ميزانيات تتناسب و التكلفة العالية للخدمات المتنوعة التي تتطلبها هذه الفئات لتقديم رعاية متكاملة و خدمات متميزة في مراكز استشفائية خاصة تراعي ظروفهم ومشكلاتهم (محمد سيد فهي، ٢٠٠١، ص ١٥٥).

٣- الرعاية التعليمية

من خلال توفير أقسام خاصة ومؤطرين مؤهلين لتنمية قدرات و مواهب هذه الفئات من المجتمع الذين لهم عاهات حسية أو جسمية أو نفسية في حدود امكانياتهم البدنية والفكرية.

٤- الرعاية المهنية

وذلك من خلال توفير ورشات مهنية انتاجية تساعد في تدريب هذه الفئات على الانتاج ، وتقاس درجة نجاحها وتفوقها في الحرفة بمدى تسويق المنتج خارج المؤسسة و الورشة كالنجارة و الكهرباء و الحياكة و التطريز الخزف... (عدمان مريزق، ٢٠٠٨، ص ٣٥).

٥- الرعاية الاجتماعية

إما ان تكون مؤقتة حيث تهدف الى خدمة وظائف طارئة في اطار فكرة الاحسان و المساعدة التطوعية الاختيارية الموجهة بدوافع الخير لنجدة المحتاجين..و إما مؤسساتية رسمية لها ادارتها و ميزانيتها و خططها و تشريعاتها التي تخدم فئاتها. و لا

يوجد دافع للرجح من ورائها فالمؤسسة الاجتماعية هي نظام أو نسق لها خططها و قوانينها تسهر على راحة منتسبيها من خلال تلبية احتياجاتهم و اشباع رغبتهم من اجل تحقيق التكيف (محمد السيد حلاوة و ابراهيم عبد الهادي المليحي، د س، ص ٢٦).

والممتنع لواقع هذه الفئة يقف على حجم المعاناة التي تعيشها أغليبتهم سواء في محيطها العائلي، محيطها المهني، و حتى في محيطها الخارجي. فالكمل يتفق أنها تعاني الأمرين على مستوى العائلة من خلال إحساسها بثقلها و كونها عالة، هذا الشعور الذي انعكس سلبا على نفسيتهما و ولد ضغوطات نفسية و اجتماعية صعبت من التكفل المعنوي لدى الكثير من العائلات. هاته الأخيرة التي يعاني أغلبها ظروف مزرية تحول دون تحقيق الرعاية المادية كون الكثير من هذه الشريحة يعجز حتى على قضاء حاجاته البيولوجية.

وبالانتقال الى المحيط المهني نفس السلوكات و نفس الممارسات التي يتم تسجيلها بحيث حتى وإن خول قانون العمل لهذه الفئة بعض الامتيازات و بعض التسهيلات و نوع من الخصوصية في التعامل معها. و حتى و إن حاول الكثير من الزملاء التعامل بطريقة مرنة و عادية مع هذه الفئة تفاديا لاي نوع من الحساسية الا أن هذه الأخيرة ينتابها الشعور بواقع مغاير على مستوى الذهنيات تحول دون أداء وظيفي عادي. أما في المحيط الخارجي الذي يضم كل شرائح المجتمع فواقع هذه الفئة يعد معقد نوعا ما خاصة في مجال الاتصال الشخصي من خلال النظرة التي يكونها الآخر تجاه هاته الفئة التي غالبا ما ترى أن فيها نوع من العطف و الشفقة من جهة ، و صعوبة التواصل من جهة أخرى، مما تمخضت عنه بعض السلوكات الباتولوجية كالعنف و الاحباط الانطواء و الانزواء و التكتّم...و بالتالي تبعدها عن اندماج اجتماعي تلقائي كعناصر فاعلة في هذا المجتمع بعيدا عن أي نوع من الخصوصية في التعاملات.

إن الإعاقة تؤثر عموما على المستوى الفردي بمظاهر سيكولوجية متعددة تجعل حاملها في حالة معنوية سيئة، نتيجة احساسه بإعاقته دون الآخرين ، كما تدفعه الى الانسحاب و العزلة الاجتماعية بصورة مستمرة. و يشعر بالاكنتاب الذي يؤدي في بعض الأحيان الى الانتحار أو الانضمام الى عصابات الجرائم و المنحرفين كنوع من التمرد على الوضع الذي يعيشه ، و تصوره بأن المجتمع أو الأسرة مسؤولة عنه. كما تظهر لديه مخاوف متعددة نتيجة اعتماده على الغير و عدم الشعور بالأمان و القلق

المستمر. وقد يتعرض لأنواع متعددة من الاحباط نتيجة الفشل الذي يتعرض اليه في عمليات العلاج أو التأهيل أو السلوك الاجتماعي السليم مع الآخرين. ويمكن تلخيص أهم المشكلات النفسية حسب ما حددها النفساني "كليمك KLIEMEKE" : (محمد سيد فهي، ٢٠٠١، ص ١٠٤)

- الشعور الزائد بالعجز مما يعيق تكيفه الاجتماعي
- الشعور الزائد بالعجز مما يولد لديه الاحساس بالضعف والاستسلام
- عدم الشعور بالأمان مما يولد لديه القلق والخوف من المجهول
- عدم الاتزان الانفعالي مما يولد لديه مخاوف وهمية مبالغ فيها ، تؤدي الى أحد نماذج العصاب
- سيادة مظاهر السلوك الدفاعي كالإنكار ، التعويض، الاسقاط و الأفعال العكسية والتبرير

كل هذه التراكمات عجلت بالتركيز على الرهانات التي تواجهها السلطات و الحكومات و قادة الرأي للتكفل المادي و المعنوي لهذه الفئة في الجزائر و هذا ما تمخضت عنه ارادة سياسية للتكفل بهذه الفئة في الآونة الأخيرة عن طريق وزارة التضامن الاجتماعي ووكالات التنمية الاجتماعية حيث تم تسجيل مجموعة من القرارات و الاجراءات لفائدة هذه الشريحة من المجتمع يمكن حصرها فيما يلي:

- ⇒ سن قانون خاص لذوي الاحتياجات الخاصة لتحديد الحقوق والواجبات.
- ⇒ تضمن قانون الصحة لعام ٢٠١٨ مجموعة من الفصول تلج على ضرورة التأهيل و الرعاية الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة قصد ادماجهم في المجتمع على مستوى كل المنشآت العمومية الجامعية و المؤسسات الاستشفائية الجوارية. ومن ثم على عمال القطاع الصحي و الأطقم الطبية التعامل بنوع من المرونة و المعاملة الخاصة في التكفل و الرعاية الصحية بهذه الشريحة. و يقصد بالتأهيل مساعدة الشخص ذو الاعاقة لبلوغ مستوى التوظيف الأمثل لقدراته الجسدية و النفسية

- ⇒ امكانية ادماج فئة التريزوميا ٢١ في المؤسسات التعليمية النظامية. وهذه تعد سابقة يمكن أن تكون غائبة في أعرق المجتمعات الغربية، حتى و إن كانت

هناك تجربة فاشلة في سنوات تسعينيات القرن الماضي من خلال انشاء أقسام خاصة داخل المؤسسات التربوية والتي انعكست سلبا على نفسية هذه الفئة من خلال نظرة وتعامل التلاميذ الأسوياء معهم.

⇒ توفير كل الظروف و الشروط المواتية لإنشاء جمعيات ذات طابع اجتماعي و انساني سواء ممن يعانون من إعاقة. أو أولئك من فعاليات المجتمع المدني الذين يسعون للرعاية و التكفل بهذه الفئة انطلاقا من كونها الآليات الفعالة التي توفر حماية واقعية لهذه الفئة بما يرسخه من وعي في مجال التكامل و التعاون.

⇒ رفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة و لتي تبقى قليلة مقارنة مع حجم متطلباتها. إلا أنه أصبحت تعد متنفس للعائلات المعوزة التي تجد صعوبة كبيرة في التكفل المادي بأبنائها ممن يمثلون هذه الفئة.

⇒ رفع نسبة التوظيف لهذه الفئة على مستوى المؤسسات العمومية من ١% الى ٣% وبالتالي اعطائهم فرصة الحصول على رواتب شهرية تمكنهم من بناء و إعالة عائلات. و من ثم امكانية تحقيق ذاتها و ضالتها و تطلعاتها و آفاقها حتى تكون عناصر فاعلة وفعالة داخل المجتمع .

⇒ تضمن قانون الصفقات العمومية الأخير منح نسبة ٢٠% للمؤسسات المصغرة للاستفادة من المشاريع العمومية، و من ثم تمكين هذه الفئة ولوج عالم المقاولاتية من خلال انشاء شركات و مؤسسات حتى تكون فاعلة في مجال التنمية الاجتماعية

⇒ بالتنسيق أيضا مع مديريات النشاط الاجتماعي و في اطار الجزائر البيضاء بإمكان هذه الفئات تكوين مؤسسات خاصة من خمسة الى سبعة عناصر تعمل بالتنسيق مع الجماعات المحلية في مجال البيئة و المحيط و بالعروج الى المجالات الرياضية و الثقافية فهناك أيضا التفاتة لهذه الفئة التي شرفت الدولة في المحافل الرياضية و رفعت الراية الوطنية عاليا خاصة في الألعاب البار

أولمبية أين برزت العديد من الأسماء التي حققت نتائج باهرة سواءا في الرياضات الفردية أو الجماعية و لخير دليل على ذلك وجود اتحادية رياضية لذوي الاحتياجات الخاصة .

هذا وقد تداول رواد منصات التواصل الاجتماعي مؤخرا خبر إمضاء واحد من ذوي الاحتياجات الخاصة ينحدر من منطقة نائية في إحدى ولايات الشرق الجزائري لعقد احترافي في كرة القدم لأحد النوادي التركية. ما بإمكانه إعطاء دفعة قوية لمن يملكون مواهب من هذه الشريحة الاجتماعية.

لذلك فالاستراتيجية الأنجع للرعاية الاجتماعية التي تراهن عليها الحكومات و الهيئات الرسمية الانسانية يجب أن تتضمن الخصائص و السمات التالية:

١- **التنظيم الرسمي المنظم** : كون برامج الرعاية الاجتماعية تعتبر جهودا منظمة تنظيما رسميا ، و يتم تقديم هذه البرامج من خلال منظمات وهيئات ومؤسسات، وكل منظمة من هذه المنظمات لها بناء رسمي سواءا من الناحية الإدارية كالقواعد التي تنظم طبيعة العلاقة بين من يحصل على الخدمة ، و بين من يقدم هذه الخدمة، بحيث أن هذه المؤسسات هي التي تتحمل عبء تقديم الرعاية بصورة منظمة، و عملها الأساسي هو ميدان الرعاية بصورة منظمة .

٢- **المسؤولية المجتمعية (الحماية الاجتماعية):** و يقصد بذلك أن مختلف الأجهزة الحكومية مسؤولة عن اشباع الاحتياجات بصورة ملائمة ، بحيث أن هذه الخدمات التي تقدمها أجهزة الرعاية الاجتماعية تمثل نوع من الحماية الاجتماعية للمحتاجين الذين بحاجة الى دعم و مساعدة

٣- **البعد عن الربح:** في ان خدمات الرعاية الاجتماعية لا تسعى الى تحقيق الربح بل تهدف الى اشباع الاحتياجات والرغبات من أجل تحقيق التكيف

٤- **الشمول والتكامل:** أن تكون شاملة لجميع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة و إعطائهم الأولوية في الاستفادة من الرعاية (عبد المحي محمود صالح، ١٩٩٩، ص٣٠)

وفي ظل الثورة التي عرفها عالم الاتصال أصبح العالم كقرية واحدة مثلما ذهب إليه مارشال ماركوزهان فالتطور الهائل في تكنولوجيات الاعلام و الاتصال سواء كان مرئي ، سمعي أو مطبوع أو حتى من خلال الفضاء الأزرق جعل منها فضاءات للتفاعلية و التشاركية بكل حرية في اتجاهين متبادلين مما يسمح لهذه الفئة التواصل دون قيود ما مكنها من التعبير عن مكبوتاتها ، أفكارها مواهبها ، آفاقها و طموحاتها و تطلعاتها و التي غالبا ما يعجز في التعبير عنها عائليا . و بالمقابل تمكين فعاليات المجتمع المدني من ايجاد الاستراتيجيات الناجعة للتأهيل النفسي و الاجتماعي لهذه الفئة، من جهة و حق ايصال صيتها و انشغالاتها الى أصحاب القرار من ساسة و مسؤولين محليين ...من جهة أخرى.

هذا و يكاد يجمع الكثير من الباحثين أن تكنولوجيا الاعلام و الاتصال الحديثة قد فتحت عصرا جديدا من عصور الاتصال و التفاعل و بين البشر في وفرة المعلومات و المعارف التي تقدمها لمستخدميها، حيث ساهمت في اختصار المسافات و الوقت و تسريع وتيرة الاتصال و التواصل و اطلاق التدفق الحر للمعلومات دون قيود.

حيث افرزت هذه التكنولوجيا الأقمار الصناعية و القنوات الفضائية التي غيرت مجرى حياة الانسان في نمط معيشته و سلوكاته و معارفه و أفكاره من خلال ما تطرحه من منتجات و برامج متجددة باستمرار مواكبة كل ما يحصل على الساحة العالمية و بتغطية مباشرة .

وبالتالي لا يمكن النظر لمضمون وسائل الاعلام مستقلا عن تكنولوجيا الوسائل الاعلامية نفسها، فطبيعة وسائل الاعلام التي يتصل بها الانسان تشكل الأفراد و المجتمعات اكثر مما يشكلها مضمون الاتصال، لذلك يفترض أن تكنولوجيا الاتصال تقيد حرية الانسان الذي يصبح تابعا لها. وهكذا تصبح الوسيلة هي الرسالة فمضمون الكتابة هو الكلام ، و الكلمة المكتوبة هي مضمون المطبوع ، و مضمون الكلام هو التفكير، و كل تكنولوجيا جديدة تخلق ظروفا جديدة تحول ما يسبقها دائما الى شكل فني متقدم ، كما يعني ان لكل وسيلة جمهور ، و ان طبيعة كل وسيلة اعلامية هي الأساس في تشكيل المجتمعات (فضيل دليو، ٢٠١٠، ص ٦٠).

لذلك فوسائل الاتصال التقليدية و الحديثة على حد سواء بما فيها الفضاء الأزرق أصبحت فضاءات بإمكانها تقديم قيمة مضافة لهذه الفئة من المجتمع. و لعل

جائحة كورونا خير دليل على تلك الهبة التضامنية التي نشطتها فعاليات المجتمع المدني عن طريق منصات التواصل الاجتماعي و التي عكست قيمة انسانية تميز المجتمع الجزائري والعربي. ما يدل على احتكاكها الجوّاري و الاطلاع عن كثب عن واقع الفئات الهشة التي تأثرت بشكل قوي من هذا الوباء في جانبها المادي بما في ذلك أصحاب الحرف و التجارة بالتجزئة...و حققت نوع من التوازن الاجتماعي. و هكذا تكون الشبكة الالكترونية العالمية قد سمحت من دخول حقبة الاستخدام الجماعي أو الجماهيري لها، و التي أحدثت انقلابا في حياتنا اليومية، من خلال ثمرة تلاحم الثورات الثلاثة المتمثلة في الاتصالات والمعلومات والحواسيب.

فبإمكان هذه الفعاليات أن تقوم بعمليات توعوية حيث تتكفل بما يعجز الأفراد القيام به نتيجة لإحترافيتها و تميزها بالطابع القانوني ، حيث تسعى الى دعم الكثير من المشاريع الانسانية التي تخدم كافة شرائح المجتمع بما فيها ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تشكل نقطة وصل بين الادارة و المواطن. و انطلاقا من كونها تعبر عن وعي المجتمع و تفتحه على التعددية و الحريات الانسانية فهي تمثل البنية التحتية للمجتمع المدني الذي يمثل فضاء عام ينظم فيه مختلف الفاعلين الاجتماعيين في شكل تنظيمات تسعى جاهدة لاستغلال كل ما يتاح من فرص في سبيل ارساء معالم حياة تتوافق و رغبات أفراد المجتمع عن طريق العمل التطوعي و المداومة عليه ، فهي بالتعاون و التفاعل مع المؤسسات الحكومية بإمكانها التعرف على الفجوات الموجودة في نظام الخدمات المقدمة في كل مجتمع و كشف أوجه الخلل و محاولة طرح حلول و علاجات، كما توفر خدمات يصعب على المؤسسات العامة تقديمها ، و قدرة الجهود التطوعية على القيام بها لما تتسم به من مرونة و قدرة على الحركة، بالإضافة الى تحويل الطاقات الكامنة أو العاجزة الى طاقات عاملة و منتجة (حمزة ابراهيم أحمد، ٢٠١٥، ص ٢٨).

وبالتالي تتمثل أقوى تأثيرات الانترنت في اندماج وسائل الاعلام و تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في حدوث تحولات هيكلية في بنية العمليات الاتصالية . و أتاح امكانيات غير محدودة للاختيار و التفاعل الحر مع القائمين بالاتصال. فالأنترنت تقود نحو نمط اتصالي جديد يتسع لكل أنماط الاتصال و هو الاتصال التفاعلي القائم على التفاعل الحر و المباشر بين المرسلين و المستقبلين و تحقيق تبادل أدوار الاتصال بين

الطرفين. هذه السمة تطلق على الدرجة التي يكون فيها للمشاركين في عملية الاتصال تأثير على أدوار الآخرين و استطاعتهم تبادلها، بمعنى أن هناك سلسلة من الأفعال الاتصالية التي يستطيع الفرد أن يأخذ فيها موقع شخص آخر ، و يطلق عليها لفظ المشاركين و بالتالي أصبح الفرد مسؤولا مسؤولية كاملة في اختيار معلوماته و برامجه وفقا لاتجاهاته و امكانياته و قدراته الادراكية (محمد علم الدين، ٢٠٠٥، ص١٧٧).

لذلك أصبحت هناك آليات عملية للقضاء على الصراع السوسيونفسي الذي عانته و تعانیه هذه الفئة نتيجة الاحتكاك التلقائي بباقي شرائح المجتمع، فحتى وإن كانت هناك الكثير من الدراسات العلمية التي أثبتت احصائيا أسباب و نتائج عدم تفاعلية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة مع باقي الفئات نقول أن الأرقام مثلما ذهب اليه بعض العلماء لا تروي القصة كاملة و لا تعبر عن حقيقة الواقع النفسي المر الذي تعاني منه هذه الشريحة. لذلك تبقى الدراسات التحليلية و الملاحظات بالمشاركة هي التقنية و الأداة العملية الفعالة لكشف خبايا هذه الظاهرة.

إن سوء التكيف مع البيئة الاجتماعية الخاصة بكل فرد خلال أدائه لدوره الاجتماعي تولد مجموعة من المشكلات كالعزلة و البعد عن معاملة الآخرين، و رفض التعاون حتى مع أفراد الأسرة و عدم المرونة و التجاوب مع أقرب الناس، و عدم مشاركتهم أوقات التسلية و الفراغ. فإعاقة الفرد هي إعاقة للأسرة في نفس الوقت كون الأخيرة بناء اجتماعي يخضع لقاعدة التوازن ، و وضع المعوق في أسرته يحيط بعلاقتها قدر من الاضطراب طالما كانت إعاقته تحول دون كفايته في أداء دوره الاجتماعي بالكامل. كما ان سلوك المعوق المسرف في الغضب أو القلق أو الاكتئاب تقابل من المحيطين به بسلوك مسرف في الشعور بالذنب و الحيرة ، مما يقلل من توازن الأسرة، و هذا يتوقف على مستوى تعليم الوالدين و ثقافتهما ، و الوازع الديني لأفراد الأسرة. (عبد الله محمد عبد الرحمان، ٢٠٠١، ص٦٥).

و مع التطور السريع الذي شهدته تكنولوجيات الاعلام و الاتصال خلال السنوات الأخيرة و التي مست جوانبها التقنية و المضامينية أعادت النظر في العديد من المفاهيم الكلاسيكية الاتصالية ، و حجزت لنفسها مكانة مهمة بين مختلف القطاعات و المجالات ، و مستقطبة لشرائح من أطراف مجتمعية مختلفة. هذه التكنولوجيات أحدثت تزاوجا مهما بين قطاعي المعلومات و الاتصالات و فتحت الباب واسعا أمام

مستخدميها أفرادا و جماعات و مؤسسات و حتى دولا للحصول على خدمات جديدة متنوعة ومختلفة عن الخدمات التي سادت مع الوسائل الاتصالية و الاعلامية التقليدية متجاوزة حدود الزمان و المكان في ثورة اتصالية مست بتأثيراتها كل الجوانب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية وغيرها من المجالات الحياتية.

هذا و يمكن استغلال تكنولوجيات الاتصال الحديثة للاستفادة من تجارب و خبرات العالم الغربي في تعامله مع هذه الفئة حتى تصل الى جلب و تبني طرائق بإمكانها اخراج هذه الفئة من القوقعة التي تعيشها بأكثر عزم و ارادة متحدية اعاقتهما واجدة ضالتها تسعى لتحقيق ذاتها، طموحها و أهدافها. خاصة و ان هذه الفضاءات الرقمية حررت الفكر الانساني من خلال توفير مساحات حرة و واسعة للتعبير و النشر و حتى التواجد الذي كان محصورا لصالح فئات محددة بعد أن كانت وسائل الاعلام التقليدية من صحافة واذاعة و تلفزيون و كتب عرضة لتدخل السلطات الرسمية في الدول بالسماح أو منع ما ينشر فيها مما جعل من السلطة أداة وصاية على عقل و تفكير المواطن و القضاء على قدرة الابداع و التفكير. (شفيق حسنين، ٢٠١٠، ص ٣٤).

ضف إلى ذلك كون معظم دول العالم الآن اتجهت بأكثر جدية و عمق نحو الاهتمام بهذه الفئة قصد رعايتها و توفير الخدمات الصحية و الاجتماعية و التربوية و التأهيلية اللازمة من أجل استغلال قدراتها و الوصول الى أقصى حد ممكن من الكفاية الذاتية و الاجتماعية و المهنية كحق من حقوقها الانسانية و المدنية التي اعترفت بها الكثير من دول العالم ، و وضعت لها تشريعات قانونية حماية لها و ضمانا لتوفير الخدمات التي تستحقها.

٣- خاتمة:

كحوصلة يمكن القول ان هذه الفئة هي جزء لا يتجزأ من المجتمع و هي عنصر فاعل وفعال داخله بإمكانها أن تبرز ذاتها، أن تفجر طاقاتها، أن تحقق آمالها ، أن تقدم المستحيل و أن تقدم الكثير من المساهمات في التنمية الاجتماعية ، إذا ما أتيحت لها الفرصة، مستغلة بذلك افرازات تكنولوجيات الاعلام و الاتصال و بالتنسيق مع فعاليات المجتمع المدني الذي أمامه مسؤولية انسانية تتوجب عليه العمل على زيادة الوعي المجتمعي تجاه هاته الفئة التي لا تحتاج لنظرة الشفقة و الاحسان بل لإعطائها فرصا للمشاركة في التنمية المحلية بكل عدالة و احترام.

و حتى تكون هناك فرصة تجسيد هذه الرهانات يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات
تنحصر فيما يلي:

- ✓ إنشاء قنوات فضائية، و محطات إذاعية و صحف خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة
- ✓ تخصيص حيز مكاني أو زمني في الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية العمومية لذوي الاحتياجات الخاصة
- ✓ التنوع في البرامج التلفزيونية و الاذاعية لإعطاء فرصة لهذه الفئة بطريقة غير مباشرة دون الاحساس بأي نوع من النقص
- ✓ اعتماد منصات التواصل الاجتماعي كفضاء للتفاعلية و التشاركية و التبادلية بين فئة ذوي الاحتياجات الخاصة و فعاليات المجتمع المدني

٤- قائمة المراجع:

- الزعمرط يوسف شلبي ، التأهيل المجتمعي للمعوقين، عمان ،الأردن، ط ٣، دار الفكر، عمان، ٢٠١١.
- حمزة إبراهيم أحمد، العمل التطوعي (الواقع و المأمول)، عمان، الأردن، دار المسيرة، ٢٠١٥.
- شفيق حسنين، الإعلام التفاعلي و ما بعد التفاعلية، القاهرة، مصر، ط ١، دار الفكر و فن الطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠١٠.
- عبد الله محمد عبد الرحمان، سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين في المجتمعات النامية، الإسكندرية، مصر، د ط، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١.
- عبد المالك ردمان الدناني، تطوير تكنولوجيا الاتصال و عوامة المعلومات، د م ن، د د ن ، ٢٠٠٥.
- عبد المحي محمود صالح، الرعاية الاجتماعية تطورها و قضاياها، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.
- فضيل دليو، التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال، المفهوم و الاستعمالات، الأفاق، الجزائر، ط ١، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ٢٠١٠.

- محمد السيد حلاوة وإبراهيم عبد الهادي المليحي، الرعاية الاجتماعية و القضايا المعاصرة، دط، د م ن، د س.
- محمد سيد فهي، السلوك الاجتماعي للمعوقين، دراسة في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١.
- محمد سيد فهي، الفئات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مصر، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١.
- محمد علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال و مستقبل صناعة الصحافة، القاهرة، مصر، دارالرحاب، ٢٠٠٥.

الأطروحات:

- عدنان مريزق، واقع جودة الخدمات في المؤسسات الصحية العمومية – دراسة حالة المؤسسات الصحية في الجزائر العاصمة، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- عصماني سفيان، دور التسويق في نظام الخدمات الصحية من وجهة نظر المستفيدين منها (المرضى)، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠٠٥/٢٠٠٦.